في مثل هذا الوقت من كل عام يعيش المواطن أجواء ضجة كبيرة ، فهذا موسم تسجيل التلاميذ بعد ايجاد مدارس لهم ، ودفع الاقساط وشراء الكتب وغيره من مستلزمات التعليم ، وهنا يجد اولياء الطلاب انفسهم امام اكثر من عقبه ومازق لمشكله التعليم في لبنان التي تضاف الى سلسله المآسي الحياتيه واليوميه التي يعاني منها المواطن .

التعليم في لبنان

بين رسمي متخلف وتجاري جشع
مشكلة الطلاب المهجرين تزيد من ازمة التعليم

وهذه المشكله ليست حديثه مستجدة بل تضرب جذورها الى سنوات عديده خلت مضيفة عليها الاحداث الاخيرة وقائع ماساوية ، كشفت النظام في هذا المجال وزادت بالتالي في ارهاق الطبقات المتوسطة والشعبية .

فما هو واقع التعليم في لبنان بشقيه الرسمي والخاص ؟ وموقف الدولة من ذلك ؟

تبدأ فصول قصة التعليم والمواطن في بلد « العلم والنور » منذ ان يحاول الطالب طرق باب المدرسة الرسمية في محاولة يائسة للتخلص من اكبر عقبة وهي اقساط المدارس الخاصة المرتفعة ولكن امله سرعان ما يخيب اذ يصطدم بطبيعة التعليم الرسمي المتخلفة .

فالمواطن لن يستطيع العثور بسهولة على مدرسة رسمية تقع على مقربة من مكان سكنه لان الدولة لم تراع في توزيع مدارسها مناطق الكثافة السكانية كما هو معروض .

ولو حصل ووجدت المدرسة الرسمية فان ولي امر التلميذ لن يوفق بسهولة في الحصول على مقعد لابنه لان اغلبية المدارس الرسمية وعلى حد اعتراف المسؤولين تعاني من عدم قدرتها على استيعاب جميع الوافدين اليها ، فاغلبية المناطق وخاصة في العاصمة والمدن الكبرى قد ازدادت الكثافة السكانية فيها الى اكثر من الضعف في حين لم تعمد الدولة الى انشاء المدارس الرسمية القادرة على امتصاص هذه الزيادة الهائلة في عدد الطلاب والاحصائيات تثبت ان وزارة التربية لم تنشئ منذ اكثر من عشر سنوات اية مدرسة جديدة وخاصة في الاحياء الشعبية بل اكتفت ببناء عدد من الغرف الاضافيه .

وابنية المدارس الرسمية في كافة حالاتها ابنية غير جديرة باطلاق لقب المدرسة عليها فلا ملاعب ولا تجهيزات كافية من حيث المختبرات والادوات اللازمة للتعليم ونقصها اساليب التعليم الحديثة المنظورة وبالاخص الوسائل السمعية البصرية .

يضاف الى ذلك كله قضية النقص في الجهاز التعليمي في اغلبية المدارس الرسمية وخاصة في القرى والارياف وعدم كفاءة هذا الجهاز وقلة خبرته لعدم اعداده كما يجب ، مما افرز الاهمال وتدني المستوى العلمي في اغلبية المدارس الرسمية وتراجعت نسبة النجاح وعجزت هذه المدارس بالتالي عن منافسة المدارس الخاصة وطرح نفسها كبديل عملي لها .

هذه الصوره القاتمة لطبيعة المدرسة الرسمية وخاصة في المراحل الابتدائية والمتوسطة دفعت المواطنين الى التخلي تدريجيا عنها حتى ان قسم كبير من المواطنين حين يسجل أولاده في المدارس الرسمية كمن لا يريد لهم ان يتعلموا ابدا ، وقد اثبتت الدراسات الاحصائية هبوط نسبة النجاح في المدرسة الرسمية بشكل كبير .

وانطلاقا من هذا الوضع الماساوي للمدرسة الرسمية واجهزتها وحرصا من الاباء على مستقبل ابنائهم فقد سعوا اما الى الهجرة وحل مشاكلهم عن طريقها او لتسجيلهم في المدارس الخاصة .

ففقدان « السياسة التربوية » وتغييب « مشروع تجميع المدارس » وهو الذي تم اعداده في مطلع السبعينات ويقوم على انشاء « شبكة من المدارس الابتدائية والمتوسطة في المناطق اللبنانية وتكون مواقعها في المدن وفي مراكز وسطى بين كل مجموعة من القرى وتؤمن لها ابنية مدرسية ملائمة وتجهيزات حديثة وهيئة تعليمية كفؤة ومتابعة تربوية مستمرة » . هذا المشروع الذي وضعته الاحداث على الرف ، فالمدارس الرسمية التي يبلغ عددها ١٣٢٦ مدرسة ، ١٠ ٪ فقط صالحة منها كبناء مدرسي والباقي اما عطلته الحرب او فقد تجهيزاته ، علما ان الدولة تمتلك ١٠ ٪ من هذه المدارس وتستاجر ما يقارب الربع ، وهنالك ٢٥ ٪ هي ملك الاهالي او من املاك « الوقف الديني » بينما الباقي مستاجرة من جانب الاهالي انفسهم ، حتى ان الدولة وتحت تاثير ازمة البناء المدرسي قد خصصت لنظام الدوامين الذي اتى على حساب التعليم ومستواه والذي توجته مجزرة الامتحانات في سبيل تعميق نتائج الحرب السلبية على مستوى الثقافة لهدم مكوناتها وترسيخ الانقسام النفسي وتثبيت نظام التعددية الحضاريه وتنويع مصادر الولاء

الفكرية ، استجابة لتمزيق العقل وتقسيم الشعب والوطن .

كما ان مشكلة ارتفاع الاقساط التي شكلت افادة التعليم الخاص من تدني ودهور وضعية التعليم الرسمي فكانت الزيادة لهذه السنة فقط بنسبة ٥٠ ٪ ، اما بالنسبة للكتاب الرسمي الموحد فلا زالت الدولة تعرض عن تطبيقه تلبية للمخطط الصهيوني الانعزالي القاضي بشرذمة لبنان وصهينته مما تعترض « التعددية » التي تنتج واقعا طائفيا ينهي توحيد الثقافة وكذلك لمنح اصحاب المدارس الخاصة كل الفرص لزيادة نهبهم واستغلالهم للطلاب الذين يخضعون لضرائب مباشرة (اقساط) وغير مباشرة (المراويل — والقصص — والنشاطات الرياضية والطبية) مما دفع بالعديد من الطلاب للهجرة ، ومقارنة بسيطة بين نسبة الطلاب العام ١٩٧٤ وبين عام ١٩٧٩ تكفي لاعطاء صورة قاتمة ففي عام ١٩٧٤ كان عدد طلاب المرحلة الابتدائية والمتوسطة في المدارس الرسمية ٣١٠ الاف فتناقصوا في العام ١٩٧٩ الى ٢٧٠ الفا بدل ان يزيدوا الى ٤٠٠ الف كما هو معروض تحت تاثير زيادة عدد السكان بمعدل ٢٫٨ بالمئة سنويا واقبال اللبنانيين على العلم .

ان هذه الصورة المظلمة لوضع التعليم الرسمي تقترن بظروف التعليم الخاص والتي تقسم الى ثلاثة اقسام .

١ — المدارس الخاصة الشعبية او ما يطلق عليها لقب مجانية فهي تاخذ منحة من وزارة التربية على كل تلميذ في نهاية السنة المدرسية وتتواجد في الاحياء والمناطق الشعبية بكثرة .

٢ — المدارس الخاصة ذات المستوى المتوسط .

٣ — المدارس الخاصة ذات المستوى التعليمي الجيد .

ورغم اختلاف مستويات هذه المدارس فان لها صفة واحدة مميزة تشملها وهي كونهم جميعا عبارة عن « دكاكين تجارية » وذلك على حد تصريح اكثر من مسؤول في وزارة التربية ، فهمة اصحاب هذه المدارس وهاجسهم الوحيد والدائم جمع اكبر كمية من المال باسرع وقت ممكن وباية طريقة كانت حتى ان صاحب المدرسة او « ضامنها » اذا نقص في نهاية السنة ربحه عن السنة الماضية يعلن الخسارة .

اما بالنسبة لمستوى التعليم والتجهيزات في كل من هذه الانواع فهو على الشكل التالي .

النوع الاول : اشبه ما يكون بالمدارس الرسمية ان لم يكن ادنى ، فلا نظام ولا اهتمام بالتلميذ ، وصاحب المدرسة في هذه الحال لا يهتم بنوعية العلم فهو يبحث عن الارخص سعرا كما لا يهتم بتجهيزات المدرسة ولا يرمع مستواها همه الوحيد انتظار المنحة من الدولة .

اما مدارس المستوى المتوسط فهي لا تتقاضى منحة من الدولة ومن ميزاتها انها تجمع بين اشكال المدارس المجانية والرسمية وبعض مواصفات المدارس الجيدة لذلك فهي تعيش تناقضا غريبا فهي غالبا ذات مستوى تعليمي متدني ومع ذلك تصر على اخذ اقساط مرتفعة من الطلاب .

اما بالنسبة لمدارس المستوى الجيد ومن جملتها مدارس الارساليات الاجنبية والليسيات ومدارس المقاصد الاسلامية وغيرها من مدارس هذا النمط وهي تتمتع بخصائص وميزات عديدة تنافس بها المدارس الرسمية ، والتعليم فيها مقصور على فئه معينة محدودة واقساطها لا حد لها على الاطلاق وتزداد كل سنة بشكل كبير حسب العرض والطلب كما تتمتع بابنية مدرسية جيدة وبطرق واساليب حديثة للتعليم من حدائق للاطفال ومكتبات ومختبرات وغيرها ، والمدرسين فيها من اصحاب الاختصاص ، مستقلة في ثقافتها ومناهجها عن المدارس الرسميه والمدارس الاخرى تعنى بتدريس اللغات الاجنبية لطلابها ، ومما يجدر ذكره ان لخريجي هذه المدارس الافضلية في دخول الوظائف في القطاعين الخاص والعام كما ان لهم الاولوية في دخول الجامعات في لبنان والخارج وهذه طبعا ليست مخصصة لابناء الطبقات الشعبية .

ومن ميزات المدارس الخاصة بشكل عام الطرق التي تتبعها لابتزاز واستغلال الطالب وبالاخص السيئة والمتوسطة ومنها انها تفرض على تلامذتها لبس زي معين يمنع شراؤه الا من المدرسة نفسها كما تتكفل بان تبيع الطالب الكتب والدفاتر والادوات القرطاسيه الاخرى وتفرض عليهم رسوما لاشياء يكون غالبا لا وجود لها ومنها المكتبات والمختبرات وغيرها . كما ان المدارس الخاصة لا تعطي المدرس فيها حقوقه الكاملة مما يدفعه الى الاهمال والتقاعس في اداء رسالته التعليمية .

وتاتي مشكلة الكتاب المدرسي لتضيف عبئا جديدا على كاهل اولياء التلاميذ ، وقصة الكتاب قصة قائمة بحد ذاتها من ميزاتها عدم وجود منهج موحد مقرر من قبل وزارة التربية تتقيد بتدريسه كافة المدارس الخاصة والرسمية ، فلكل مدرسة الحرية في ان تفرض الكتاب الذي يناسبها وطبعة دار النشر الذي يدفع صاحبها اكثر لصاحب المدرسة .

ولطالما اضرب الطلاب وتظاهروا في سبيل توحيد الكتاب المدرسي ولكن الدولة كانت دائما تضرب مطالبهم عرض الحائط . كما انه لا يوجد تسعير رسمي لكل كتاب واذا وجد فلا تتقيد به المكتبات واصحاب دور النشر .

ومن الطرق التي تتبع لزيادة ارباح المؤلفين ودور النشر انه في كل سنة تتغير طبعة الكتاب بزيادة بعض الرسوم والصور التي لا قيمة لها لكي تمنع بذلك شراء وبيع الكتب المستعملة سابقا .

كما قد تحتكر — وهذا المتبع دائما — بعض المكتبات اصدار كتاب معين وتقول انه فقد من الاسواق ثم تتحكم بيبعه بالسعر الذي يناسبها .

يضاف الى ما ذكرناه من مشاكل التعليم طريقة التدريس والتي تعتمد على حشو المعلومات في رؤوس الطلاب وصعوبة المناهج المتبعة والتي لم تتغير منذ وضعها الاستعمار الفرنسي وطريقة طرح الاسئلة التعجيزية في الامتحانات الرسمية واذا كانت سياسة الامتحانات القديمة تعتمد على سياسة « المنخل » فان خضوع الدولة لارادة الانعزاليين في الامتحانات الاخيرة جعلها تتبع سياسة « المقصلة » لتصفية الطلاب الوطنيين .

واليوم يعيش القطاع التربوي ازمة جديدة تتجسد في مشكلة تامين مقاعد للطلاب الجنوبيين الذين نزحوا من مناطق الجنوب التي تتعرض دائما للقصف الاسرائيلي الانعزالي ، وهؤلاء يقدرون بالآلاف ، ففي مدينة صور توقفت هذه السنة المدارس كلها بدون استثناء عن تسجيل الطلاب بل ان بعض المدارس الخاصة قد عمدت الى الانتقال الى بيروت ، كما عمدت وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين الى اقفال عدد كبير من مدارسها بحجة العجز المالي .

وهذه المشكلة سوف تسبب ازمة كبيرة تهدد حياة الآلاف من الطلاب ، فمدارس المدن عاجزة في الاصل عن استيعاب الطلاب القاطنين فيها اصلا كما سبق وشرحنا فكيف تستطيع حل هذه المشكلة الجديدة واستيعاب الطلاب النازحين .

وامام مشاكل التعليم القديمة والمستجدة تقف الدولة كعادتها عاجزة مكتوفة الايدي فهي لا تقوم بفتح مدارس جديدة ولا تعمد الى تعزيز المدارس الحالية القادرة على استيعاب المزيد من الطلاب وهي تتقصد هذا لانه يتلاءم مع سياستها القائمة على التجهيل وبالاخص ابناء الطبقات الشعبية المسحوقة .

ان ازمة التعليم القائمة في لبنان هي جزء لا يتجزأ من ازمة النظام بشكل عام وحل هذه المشكلة يكون عبر المطالبة الدائمة بتعزيز التعليم الرسمي وجعله بالمستوى المطلوب وتخريج دفعات جديدة من المعلمين القادرين على انقاذ هذا المستوى المتدني ووضع رقابة على المدارس الخاصة وتوحيد المناهج وتعريبها واصدار الكتاب مباشرة من وزارة التربية بسعر الكلفة بغية وضع حد للتلاعب فيه ، علما بان ذلك لن يحل مشكلة التعليم جذريا فالمشكلة تكمن في طبيعة النظام القائم ، والحل المجدي هو في اسقاط سلطة البرجوازية السائدة .

ابراهيم صالح